- المسئولية الدولية عن انتهاك الخصوصية والبيانات.
- مكافحة الإرهاب الدولي عبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- القانون الواجب التطبيق على العقود المبرمة عبر المنصات.
- حقوق الملكية الفكرية في المحتوى المنشور عبر المنصات الإلكترونية.

المحور الرابع: القانون الخاص والشريعة الإسلامية

- التنظيم القانوني للعقود الإلكترونية عبر منصات التواصل الاجتماعي.
- التعويض عن الضرر المعنوي والمادي في البيئة الرقمية.
- حماية البيانات الشخصية كحق من حقوق الشخصية.
- حماية العلامات التجارية من الانتهاك عبر المنصات.
- الطبيعة القانونية للمتاجر الإلكترونية على المنصات.
- الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والمنصات.
- العلامات التجارية والأسماء التجارية في البيئة الرقمية.
- الطبيعة الشرعية للعقود المبرمة عبر منصات التواصل.
- البيع عبر المنصات الاجتماعية في الفقه الإسلامي.
- المسؤولية الشرعية عن المحتوى المنشور.

شروط البحث :

- أن يتعلق البحث بأحد محاور المؤتمر.
- ألا يتجاوز عدد صفحات البحث 25 صفحة. والصفحة الأولى تشمل عنوان البحث ورقم التليفون الخاص بالباحث.
- أن يكون المشارك مقيدًا بالدراسات العليا بإحدى الجامعات المصرية أو العربية.

آخر موعد لتلقي الأبحاث : 20 يناير 2026

رسوم المشاركة :

من داخل جمهورية مصر العربية :

- المشاركة ببحث : **300** جنيه مصري لطلاب الدراسات العليا المشاركين بورقة بحثية من داخل الكلية .
  ومن خارج الجامعة **400** جنيه .
- المشاركة بالحضور : **200** جنيه مصري لطلاب الدراسات العليا المشاركين بالحضور بدون ورقة بحثية من داخل الكلية ، ومن خارج الجامعة **300** جنيه .

من خارج جمهورية مصر العربية :

- المشاركة ببحث : **100** دولار أمريكي لطلاب الدراسات العليا الوافدين بالكلية .
- المشاركة بالحضور : **50** دولار أمريكي للمشاركين بدون ورقة بحثية للطلاب الوافدين .

يتم سداد الرسوم بإدارة الدراسات العليا

اللجنة المنظمة :

- **د/ أمينة حسين**
  مدرس بقسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق جامعة المنصورة
- **د/ إيمان حسني**
  مدرس بقسم القانون الدولي العام - كلية الحقوق جامعة المنصورة
- **د/ أحمد حسين الإمام**
  مدرس بقسم القانون المدني - كلية الحقوق جامعة المنصورة
- **م.م/ أسماء مصطفى عزمي**
  مدرس مساعد بقسم القانون الدولي الخاص - كلية الحقوق جامعة المنصورة
- **م.م/ محمود محمد حامد سالم**
  مدرس مساعد بقسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية كلية الحقوق جامعة المنصورة

تقديم الأبحاث :

- **تقدم الأبحاث ورقيًا ونسخة إلكترونية على أسطوانة لمديرة مكتب أ.د/ وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث**

مقر إنعقاد المؤتمر :

- **كلية الحقوق - جامعة المنصورة**
- **يُعقد المؤتمر حضور فعلي و Online**

المؤتمر السنوي التاسع
للدراسات العليا
كلية الحقوق جامعة المنصورة

الجوانب القانونية والاقتصادية لمنصات التواصل الاجتماعي

22 فبراير 2026م

المؤتمر السنوي التاسع للدراسات العليا

الجوانب القانونية والاقتصادية لمنصات التواصل الاجتماعي

كلية الحقوق جامعة المنصورة

MAJESTIC

تحت رعاية

أ.د/ شريف يوسف خاطر
رئيس جامعة المنصورة

رئاسة

أ.د/ طارق مصطفى غلوش
نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رئيس المؤتمر

أ.د/ وليد محمد الشناوي
عميد كلية الحقوق جامعة المنصورة

نائب رئيس المؤتمر

أ.د/ إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف
وكيل كلية الحقوق للدراسات العليا والبحوث

مقرر المؤتمر

د/ المعتصم بالله مصطفى
مدرس الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية بكلية الحقوق ومدير إدارة الوافدين بجامعة المنصورة

أضحت منصات التواصل الاجتماعي إحدى القوى المحركة للاقتصاد الرقمي العالمي، ومجالًا جديدًا تتقاطع فيه القواعد القانونية مع الاعتبارات الاقتصادية في مشهد يتسم بالتعقيد والتشابك. فقد غدت هذه المنصات فضاءً عامًا مفتوحًا للتفاعل وتبادل المعلومات، وأداةً مؤثرة في تشكيل الرأي العام وصناعة القرار السياسي والاقتصادي، ولم يعد تأثيرها مقتصرًا على البعد الاجتماعي، بل امتد ليطال بنية الاقتصاد العالمي، إذ أصبحت تمثل سوقًا ضخمة للإعلانات الرقمية، ومصدرًا متناميًا للثروة القائمة على البيانات، ومحركًا رئيسًا للاقتصاد الرقمي المعاصر.

غير أنّ هذا التطور السريع أفرز جملة من التحديات القانونية المعقدة، أبرزها ما يتصل بتنظيم المحتوى الرقمي، وحماية الخصوصية والبيانات الشخصية، وتحديد المسؤولية القانونية عن الأفعال المرتكبة عبر الفضاء الإلكتروني. كما أثار غياب الإطار التشريعي الموحد والمنسق بين الدول إشكاليات تتعلق بالاختصاص القضائي، والرقابة على المحتوى العابر للحدود، وحقوق الملكية الفكرية في البيئة الرقمية.

وعلى الجانب الاقتصادي، تطرح منصات التواصل الاجتماعي تساؤلات جوهرية بشأن العدالة الضريبية، ومكافحة الاحتكار، وحماية المنافسة في ظل هيمنة الشركات العابرة للقارات على الأسواق الرقمية. كما أضحت البيانات الضخمة سلعة استراتيجية جديدة، تفرض إعادة النظر في المفاهيم التقليدية للقيمة والإنتاج. وفي ضوء هذه المعطيات، يأتي فقد جاء عنوان مؤتمر الدراسات العليا التاسع لهذا العام تحت عنوان "**الجوانب القانونية والاقتصادية لمنصات التواصل الاجتماعي**" ليعكس حرص قطاع الدراسات العليا على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة من جانب، ومحاولة إشراك الباحثين من مختلف برامج الدراسات العليا في معالجة القضايا البحثية الهامة، مستهدفين في ذات الوقت بلورة رؤية علمية متكاملة تسهم في صياغة إطار تشريعي واقتصادي رشيد يوازن بين حرية الاستخدام وحماية المصلحة العامة، ويعزز من قدرة الدولة على مواكبة التحولات الرقمية العالمية.

أهداف المؤتمر :

يستهدف المؤتمر بشكل اساسي تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل الإطار القانوني المنظم لعمل منصات التواصل الاجتماعي على المستويين الوطني والدولي.
- تحديد المسؤوليات القانونية المترتبة على المنصات في حال انتهاك الخصوصية، أو نشر الأخبار الكاذبة، أو التحريض على العنف.

دراسة التحديات القانونية التي تواجه المشرّع في تنظيم العلاقة بين المستخدمين والمنصات، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الشخصية وحقوق الملكية الفكرية.

- تقييم مدى كفاية التشريعات الحالية في مواجهة ظواهر الجرائم الإلكترونية وخطاب الكراهية عبر المنصات الرقمية.
- تحليل الآثار الاقتصادية لمنصات التواصل الاجتماعي على الاقتصاد الرقمي وأسواق الإعلانات الإلكترونية.
- قياس تأثير منصات التواصل الاجتماعي في سلوك المستهلكين وأنماط الإنفاق الرقمي.
- معالجة دور هذه المنصات في دعم ريادة الأعمال الرقمية وخلق فرص العمل في الاقتصاد الجديد.
- السعي نحو اجراء مقارنة تشريعية بين سياسات تنظيم منصات التواصل الاجتماعي في عدد من الدول (مثل الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، ومصر أو السعودية).
- اقتراح إطار قانوني متوازن يضمن حرية التعبير مع حماية الأمن السيبراني والاقتصاد الوطني.

محاور المؤتمر :

المحور الأول: القانون العام والقانون الجنائي

- التوازن بين حرية الرأي والنظام العام في البيئة الرقمية .
- الحق في الخصوصية والحماية الدستورية للبيانات الشخصية .
- الضبط الإداري للمحتوى الرقمي وحدود السلطة التنظيمية .
- الإجراءات الإدارية لحماية البيانات والخصوصية .
- التنظيم القانوني للجرائم المعلوماتية .
- المسؤولية الجنائية لمشغلي ومالكي المنصات .
- المسؤولية الجنائية عن المحتوى المشارك أو المعاد نشره.
- التنظيم القانوني لإثبات الجرائم الرقمية .

المحور الثاني: الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية

- تأثير منصات التواصل على النمو الاقتصادي .
- قياس العائد على الاستثمار في الحملات الإعلانية الرقمية .
- دور منصات التواصل في تطوير التجارة الإلكترونية .
- سلوك المستهلك الرقمي وعملية الشراء الإلكتروني .
- اقتصاد الأعمال الحرة والعمل المستقل عبر المنصات .
- المعاملة الضريبية للمنصات متعددة الجنسيات .
- العملات الرقمية والمدفوعات المشفرة في المنصات .

المحور الثالث: القانون الدولي

- الإطار الدولي لحقوق الإنسان الرقمية .
- مفهوم السيادة الرقمية للدول في ظل المنصات العابرة للحدود.
- تنازع الاختصاص القضائي على منصات التواصل الاجتماعي.
- الاتفاقيات الدولية والإقليمية لتنظيم الفضاء الرقمي.